التواصل اللساني: المجلد الرابع، العد الثاني، سبتمبر 1992، (ص< 53 - 61)

مفهوم الابتداء عند سيبويه (*)

محمد شكري العراقي الحسيني
جامعة باريس 7

تقديم

إن موضوع هذا المقال هو دراسة الأسس والأبعاد النظرية لمفهوم الابتداء من خلال كتاب سيبويه. ويمكن تلخيص أهدافنا منه في نقطتين:

1 - الوقوف على مقومات ومكونات هذا المفهوم من داخل النص السيبويهي حتى تتجلى مدى إمكانيات صياغته.

2 - تبيان مدى إمكانية الاستفادة من الدرس اللساني المعاصر، ومن التجربة والقدرة التجريدية والتحليلية لبعض النظريات التكلمية (1)، لفهم وإغناء تحليل النحاة القدماء. وذلك حتى تتوفر الشروط الدنيا للاستفادة من تجربتهم، سواء تعلق الأمر بنحو اللغة العربية أو بالنظرية العامة لوصف اللغات.

وقبل التطرق لمفهوم الابتداء في الكتاب يستحسن أن نورد في البداية جملة فرضيات توصلنا إليها في دراسة قمنا بها لنحو الكتاب. ونذكر في هذا الصدد بأن بعض هذه الفرضيات قد توصل إليها، بصيغ أخرى، ومن منطلقات مختلفة، جماعة من الباحثين نذكر منهم على وجه الخصوص ; J : P . Guillaume, G . Troupeau Carter M.G .، أحمد العلوي و J . owens (2).

تقوم الفرضية الاولى على اعتبار النحو السيبويهي نحوا موضعيا، بمعنى أن المواضع فيه أولية إذ تشكل الأصل الأول للتحليل والتقعيد النحوي (3). تنظم المواضع داخل مجال عاملي فتلحقها العلامات الاعرابية بغض النظر عن نوع وعدد الكلم التي تحل فيها. العلاقة بين المواضع علاقة بنائية كما هو الحال بين موضع الاسم المبتدأ وموضع الخبر المبني عليه، وبين موضع الفعل وموضع الاسم المبني عليه أي الفاعل. وهذه هي الفرضية الثانية. أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن الابتداء لايعمل إلا في مجال عاملي معين وينتهي عمله بابتداء مجال عاملي جديد. إنه عامل كلي لايقتصر عمله على نوع واحد من أنواع الكلام. وتتألف علامات عمل الابتداء من شقين: شق لغوي مثل

(*) نشكر الأستاذ جمال الدين كولغلي على اهتمامه ومناقشته للأفكار الواردة في هذا البحث. فقد كانت ملاحظاته البناءة مفيدة لنا في تحريرنا لصيغته النهائية.

العلامات الاعرابية، وشق تكلمي يتكون أساسا من شكل تواجد العلامات التكلمية في الكلام. وتجدر الاشارة هنا إلى أن الفصل بين هذه العلامات هو فصل منهجي فقط. وسنقتصر في هذا المقال على الاحتجاج للفرضية الثالثة، على أساس أننا سوف نرجع في مقال مقبل إلى الفرضيتين الأولى والثانية. وقد قسمنا هذا المقال الى قسمين: سنعالج في القسم الأول البعد العاملي للابتداء وفي القسم الثاني البعد التكلمي للابتداء.

1- البعد العاملي للابتداء

إذا كان هناك إجماع على اعتبار الابتداء عاملا عند سيبويه (4) فإن هذا الاجماع لايلبث أن يزول عند محاولة الاجابة على الأسئلة التالية: ماهو معمول الابتداء ؟ ماهي علامات الابتداء؟ وكيف يمكن تحديد عاملية الابتداء؟

إننا لن نرجع إلى آراء النحاة بعد سيبويه نظرا للاختلافات الكثيرة بين وجهة نظر النحاة وبين وجهة نظر وحدوس سيبويه (5). سوف نقف على بعض تجليات ذلك فيما بعد. وقبل محاولة الاجابة على الأسئلة المطروحة لابد من التنبيه الى أن لفظ "ابتداء "(الذي يفوق استعماله في الكتاب المائتي مرة) لايحيل دائما إلى المفهوم الذي هو موضوع درسنا. إذ يستعمله إما للاشارة إلى الحرف الذي يكون في أول الكلمة (6)، وإما للاشارة الى مايمكن أن يبتدأ به داخل الكلام (7)، سواء تعلق الأمر بالاسم، بالفعل و بالحرف، وإما للاشارة الى المبتدأ، كما يستعمل لفظ المبتدأ للاشارة الى الابتداء. يلزم إذن توخي الحذر أمام استعمالات الابتداء داخل الكتاب. ولن ندرس هنا كل هذه الاستعمالات. بل سنقتصر هنا على مايتعلق بعاملية الابتداء.

إذا مارجعنا إلى باب المسند والمسند اليه نجد في قول سيبويه "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء " دليلا على أن أول اسم في الكلام هو معمول الابتداء. انطلاقا من أبواب الابتداء يمكن أن نصل إلى نفس النتيجة المجمع عليها والتي مفادها أن الابتداء عامل في المبتدإ وفي المبتدإ فقط. إن العلاقة الاشتقاقية بين الابتداء والمبتدإ تدفع في نفس الاتجاه. لقد تقوى هذا الطرح بعد ظهور مفهوم الجملة (8) وبعد تقسيم هذه الأخيرة إلى اسمية وفعلية، فصار من البديهي اعتبار الابتداء هو العامل في الجملة الاسمية. من نتائج هذا التصور مانجده عند بعض المحدثين من تعليلات مفادها أن سيبويه قد أعطى الأسبقية في نحوه للاسم وأنه أسس نحوه انطلاقا من الجملة الاسمية بخلاف النحاة المتوخرين الذين أعطوا الأسبقية للفعل فأسسوا نحوهم على نظام الجملة الفعلية. بالاضافة الى الفرضية الأولى التي أشرنا إليها والتي تبين هشاشة هذا الطرح، سوف نورد فيما يلي بعض التحاليل التي تدحض تلك البديهيات القديمة الحديثة.

أول هذه التحاليل يتعلق بمشكل العامل في الخبر. لنأخذ مثالا:

1 - هذا زيد منطلقا.

يحلل سيبويه هذا الكلام كالتالي: "فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده"(ج2. 78).

وهذا يعني أن المبتدأ "هذا" يعمل في الخبر"زيد" على غرار عمل حرف الجر في الاسم المجرور، وعلى غرار عمل الفعل في الفاعل. وإذا وقف المرء عند هذا النص فإنه سوف يجد فيه تناقضا مع المقدمات العاملية الواردة في الكتاب. ونخص بالذكر المقدمتين التاليتين:

أ - عدم معمولية العامل.

ب - لايعمل عاملان مختلفان في نفس المعمول.

إن مصداقية هذا التناقض مشروطة بالبرهنة على معمولية المبتدأ بالابتداء. وللتأكد من ذلك سنتوقف عند نصين من شأنهما أن يمكناننا من النظر بوضوح إلى هذه المسألة. يقول سيبويه: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: "زيد ضربته"فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع "منطلق" إذا قلت "عبد الله منطلق "، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به ثم بنيت عليه الفعل، فإنما قلت"عبد الله"فنسبته له ورفعته بالابتداء".

لن نتوقف هنا عند المشكل المتعلق بالضمير العائد، لأن مايهمنا في هذا السياق هو العلاقة بين المبتدأ والخبر كما يطرحها سيبويه. يتبين بشكل واضح أن التصور السيبويهي لهذه العلاقة قائم على مايمكن تسميته بالعلاقة البنائية بين المبتدأ والمبني عليه. ذلك أن مايوضع في الموضع الذي يلي موضع المبتدأ يعتبر مبنيا على الموضع الأول بغض النظر عن طبيعته (اسما كان أم فعلا). فالعلاقة البنائية هي الشرط الأولي أو الحد الأول للمبتدأ: يعلل سيبويه نصب"أسفله " في المثال 2 بقوله "لأن ماذكرت بعده ليس مبنيا عليه فيكون مبتدأ" (ج. 1. 152):

2 - بعت متاعك أسفله قبل أعلاه.

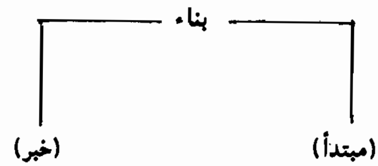
وهذا التعليل الذي هو مكمل لماقاله في المثال 1، يشكل أحد المبادئ الأساسية التي يعتمدها سيبويه لتفسير نصب البدل والتوكيد والحال وماسيسمى بعده بالتمييز. إن المبني عليه هو ذلك الجزء الثاني الذي لابد منه حتى يكون الكلام تاما ومستغنيا. إن مصطلح "المبني عليه "له علاقة بمايسمى بترتيب الكلم L'ordre des mots.
إنه مفهوم يؤسس علاقة ديناميكية بين موضعين. علامة هذه العلاقة هي رفع الخبر. وحتى تتضح هذه العلاقة لننظر إلى ماقاله سيبويه في باب الابتداء (ج 2. 126 - 127): " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لايكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني عليه مابعده فهو مسند ومسند اليه " واعلم أن المبتدأ لابد له من أ يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان.

وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد مايبتدأ". فأما الذي يبنى عليه شئ هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك:"عبد الله منطلق"، ارتفع "عبد الله" لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق لأن المبني على المبتدإ بمنزلته". نجد في صلب هذا الطرح الذي يدافع عنه سيبويه مفهوم البناء. ذلك أن حد العلاقة بين المبتدأ والخبر لايكمن تصوره خارج إطار هذا المفهوم. بحصره هذه العلاقة في ثلاثة أشكال: "هو هو " (أو البناء الحملي)، "في

زمان "(أو بناء الزمان)،"في مكان"(أو بناء المكان)، فان سيبويه يمكننا من الوقوف على حقيقة تصوره للعلاقة بين المبتدإ والخبر (8). يتميز هذا التصور بميزتين أساسيتين:

أ) إن العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة داخلية بمعنى أن وجود كل منهما مشروط ومقيد بوجود الآخر تقييدا لادخل للابتداء فيه كما هو الشأن بالنسبة للعلاقة بين الفعل والفاعل. وهذا التلازم هو الذي سميناه ب" العلاقة البنائية ".

ب) إن هذه العلاقة هي التي تحدث الرفع في الخبر وليس المبتدأ ولا الابتداء .الشيء الذي يؤكد ديناميكية العلاقة بين لمبتدأ والمبني عليه. ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالبيان التالي:



إن كان هذا التحليل والتمثيل الناتج عنه يمكننا من وضع إطار لفهم مايعنيه سيبويه في النص الأول، ومن القول بانعدام التناقض بين المقدمات العاملية وبين مايقوله سيبويه،إلا أن ذلك لايمكننا من الإجابة وبشكل دقيق على السؤال المطروح. مرد ذلك إلى أن العلاقة البنائية التي سطرناها لاتمد نا بالمعطيات الكافية لذلك. ولاستكمال هذه المعطيات لابد من التذكير ببعض المفاهيم المستمدة من الفرضيتين الأولى والثانية. أول هذه المفاهيم هو مفهوم المجال العاملي(10) ومفاده أن البنية العاملية لكلام ماتتكون من مجال عاملي (على الأقل). وكل مجال عاملي يتكون من موضعين (على الأقل) تربط بينهما علاقة البناء. المقارنة التي يعقدها سيبويه بين المثالين 3 و4 تمكننا من الوقوف على بعض معالم هذا المفهوم ومن التبين من مدى ضرورته لمقاربة نحو سيبويه.

3 - إن تأتني آتك وإذن أكرمك

4 - إن تأتني آتك وإذن أكرمك

إن رفع الفعل في 3 ناتج في نظر سيبويه عن "قطعه من الأول أي من عمل "إن"، فهو غير معطوف على الفعل الذي يسبقه بخلاف 4 الذي يشارك سابقه في معموليته. بعبارة أخرى يمكن القول بأن"أكرمك" غير داخل في المجال العاملي لإن بما أن هذا الأخير "مستغن"بمعموليه " تأتني" و"آتك". وعليه يمكن القول بأن 3 يتكون من مجالين عامليين بينما لايتكون 4 إلا من مجال عاملي واحد. في الحالة الأولى يكون هناك "قطع "من المجال الأول وابتداء مجال ثان كما يصرح بذلك سيبويه في أماكن متفرقة من الكتاب (11).

إن افتراض وجود ابتداء داخل كلام مكون من مجالين عامليين يجبرنا على تدقيق وإعادة صياغة السؤال المتعلق بمعمول الابتداء. وإذا مانظرنا إلى المثال 3 فإننا سنتبين أنه لاوجود فيه لمبتدأأو لما قد يقوم مقام المبتدأ، في المجال الأول والثاني سواء بسواء. ورغم ذلك فإن سيبويه يفترض وجود ابتداء قبل كل مجال عاملي. السؤال الذي يلزم

طرحه إذن هو: ماهي نوعية وطبيعة معمول الابتداء؟ إن لجوء سيبويه إلى افتراض وجود ابتداء بعد كل قطع ليدفعنا الى إعادة النظر في نوعية العلاقة بين الابتداء والمبتدأ، بل إلى الشك في اعتبار المبتدأ معمولا للابتداء. يتدعم هذا الشك ببعض تحليل سيبويه. نشير هنا على وجه الخصوص الى تحليله للاستفهام وإلى وصفه للعلاقة بين عمل الابتداء وعمل الفعل ثم إلى تفسيره لرفع المضارع.فيما يخص النقطة الأولى يعتبر سيبويه أن وجود حرف الاستفهام في كلام مالايلغي عمل الابتداء:

5 - أعبد الله أخوه تضربه؟(ج1. 105)
6 - عبد الله هل لقيته ؟ (ج1271)

فالعامل في كلا المثالين هو الابتداء. هذا العمل يدل على أن الاستفهام لايشكل حاجزا بين الابتداء وبين مايعمل فيه بخلاف الفعل الذي لايمكن أن يفصل بينه وبين معموله بالاستفهام. فالكلام المستفهم يدخل في المجال العاملي للابتداء أو بعبارة سيبويه: "إنما تجيء بالاستفهام بعد ماتفرغ من الابتداء "(ج1. 128). وفيما يخص العلاقة بين الابتداء والفعل، يفسر سيبويه عملها بالنسبة للمثال 6 كما يلي:

7 - أنت تسهر سهرا.

صار المبتدأ والفعل يعمل كل واحد منهما على حدة في هذا الباب لا يدخل واحد على صاحبه (ج1، ص. 348)
إن لفظ مبتدإ يحيل هنا الى ابتداء كما سبقت الاشارة الى إمكانية تداخل استعمالات هذين المصطلحين، وعليه فإن هذا النص يفيدنا من جهتين:
الأولى هي اعتماده على مبدأ تخصص العوامل، ومفاده أن مايعمل في الأسماء لايعمل في الأفعال ومايعمل في الأفعال لايعمل في الأسماء.
الثانية هي اعتماده على مبدإ عدم تداخل العوامل. أى أن عمل عامل مالايمنع عمل عامل آخر يوجد تحته. إن وجود الفعل في كلام مالايتعارض مع وجود الابتداء كعامل. وعلى أساس هذين المبدأين يعتبر سيبويه أنه من الطبيعي أن يتواجد الابتداء والفعل في نفس البنية العاملية ولكن بشرط الاعتراف بأسبقية المواضع وبمعموليتها لابمعمولية الفعل. كما يتجلى ذلك من خلال النصين التاليين من "باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء": "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدإ إو موضع اسم بني على مبتدإ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدإ ولامبني على مبتدإ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألتزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها."(ج.3. 9-10).

قد يفهم من هذا النص أن سيبويه يقول بعمل الابتداء في الفعل المضارع، الشيء الذي يعطينا تناقضا بالنظر الى المقدمة أ. حيث إن الابتداء يعمل في الفعل الذي هو بدوره عامل. إلا أن أبا بشر يتنبه إلى إمكانية هذا الفهم

فيتدارك داحضا: "،من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم." (ج 3. 11). إذا كان الابتداء لايعمل في الفعل المضارع فإنه ليس ملغى لأن الموضع الذي يوضع فيه الفعل المضارع معمولي. فالابتداء لايعمل لافي اسم ولافي الفعل وعلاقته العاملية بهذين الأخيرين تمر عبر المواضع التي يحلان فيها. غير أن المواضع لاتوجد إلا داخل مجال عمله. يتضح من هنا أن الفعل يحل في موضع معمول لاخارجه كما هو الشأن بالنسبة للاسم: كيفما كان العامل في الموضع وكيفما كانت علامته الإعرابية.

إن حلول الفعل في الموضع يبرهن من جهة على عدم معموليته ومن جهة أخرى على قدرته على انتاج نفس العلاقة البنائية القائمة بين المبتدأ والخبر: إذا بني عليه اسم صار هذا الأخير فاعلا وإذا بني هو على اسم صار هو خبرا. ويتجلى الفرق بينهما من خلال القيم أو المعاني الناتجة عن هذه العلاقة، (12). إنما درج على تسميته ب "عاملية الفعل " لا يختلف في نظر سيبويه عن عمل المبتدإ. مايجمع بينهما هو العلاقة البنائية كما يتضح ذلك من النصوص المتقدمة. فالفعل لايعمل إلا من جهة أن الاسم (الفاعل) مبني عليه كما هو الشأن بالنسبة للمبتدأ الذي لايعمل إلا من جهة أن الاسم (الخبر) مبني عليه. إن عمل الفعل أو عمل المبتدإ مشتقان من علاقة بنائية واحدة. وعليه فليس هناك "تناقض داخلي " في العاملية السيبويهية، إذ لايوجد إلا شكل عاملي واحد هو الشكل الناتج عن عمل الابتداء لأنه كالاسم المبتدأ والخبر بحلوله في الموضع، وبما أن المواضع تنظم داخل مجال عاملي فإن الابتداء لايعمل في الفعل ولافي المبتدأ ولافي الخبر.

إن افتراض سيبويه وجود ابتداء قبل الاستفهام وقبل الشرط وقبل الإخبار ليدل على معمولية المجال العاملي بالابتداء، وذلك من جهة أن المجال العاملي هو عبارة عن علاقة حدودية استغنائة قائمة بالابتداء. باستغنائها يتبين حد المجال الذي يمكن من ظهور مجال آخر يحتاج بدوره الى عامل. والعامل عند ظهور المجال الجديد هو الابتداء (13).

وعلامة ذلك ظهور علامة جديدة نتعرف عليها انطلاقا من علامة إعرابية جديدة كما هو الشأن في المثال 3، أو ببعض "الوسائط" مثل الفاء والواو وأم وإذا وغيرها. خلاصة ذلك هي أن الابتداء يعمل في المجال العاملي. وهذا هو الشكل العاملي الأصلي الذي يستنتج من المقدمات والتعليلات السيبويهية. إذا كان الأمر كذلك فماذا يعني افتراض سيبويه وجود أكثر من ابتداء في نفس الكلام؟ ولماذا لايتعارض وجود الابتداء مع تواجد الاستفهام والفعل مثلا في بداية الكلام؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تمر عبر معالجة الجانب التكلمي للابتداء.

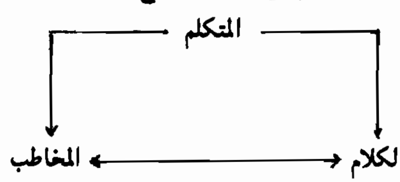
II. البعد التكلمي للابتداء

لقد أبرز بعض الدارسين الأهمية الكبيرة التي يعطيها سيبويه لإشكالية التكلم قصد وصف وتحليل اللغة العربية،

ونخص هنا بالذكر غيوم (1986) الذي بين أن نحو سيبويه نحو تكلمي بالاساس: والسياق والجهة العناصر التكلمية كالمتكلم والمخاطب والمقال والسياق والجهة الخ...تعد أصلا من أصول نحو سيبويه وليست فروعا زائدة لايلجأ إليها الا عندما يحوجه الأمر. إننا نتبنى هذا الطرح (14) لأنه يشكل في نظرنا إطارا صحيحا لفهم مفهوم أساسي كالابتداء.

إنه لمن الصعب الإجابة على الأسئلة الأخيرة خارج هذا الإطار خاصة إذا توخى الباحث البساطة وحاول تجنب تكاثر وتقابل البنى. وخير مثال على المساهمة الإيجابية للإطار التكلمي في فهم الكتاب تحليل بوهاس وغيوم وكولغلي (1990، ص. 46 وماعدها) لمفهومي الاستعمال والإلغاء فيما يتعلق بأفعال فئة "ظن وأخواتها" إذ يبرز هذا التحليل العلاقة الوطيدة بين عمل الابتداء والمعاني الناتجة عن اختيار المتكلم في الإعمال والإلغاء. ولتوضيح جوانب أخرى للبعد التكلمي للابتداء سوف نورد تحليلا موجزا لنصين من الكتاب. يقول سيبويه: "إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتئه لما بعده، فإذا ابتدأت وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ"(ج.2. 389) "المذكور "الوارد هنا يذكر ولاشك بالمبنى عليه. غير أن سيبويه لم يستعمل هذا المصطلح الأخير. لماذا؟ .

في هذا النص يتوجه سيبويه الى المتكلم ويحدد ما"يجب عليه " تجاه المحدث: فحين يبتدأ المتكلم اسما فإن " المحدث ينتظر ويتوقع " من الأول أن يذكر شيئا حتى يصح الكلام ويسوغ. المذكور هو شرط المبتدأ الذي يمكن المحدث من فهم الكلام. فالمذكور كواجب على المتكلم يحيل هنا الى شرط تكلمي يمكن اعتباره " ميثاقا تكلميا ". ولذلك لانجد في هذا النص مصطلح " المبني عليه" ميثاقا تكلميا ". ولذلك لانجد في هذا النص مصطلح " المبني عليه". النتيجة هي أن المبتدأ ومابعده لايمكن تحليلهما خارج العلاقة الثلاثية المبنية كالتالي:



إلا أن هذا النص لايخص المبتدأ من حيث هو شكل من أشكال الابتداء. والعلاقة الثلاثية السالفة الذكر لايمكن لها (كشرط للكلام) أن تتحقق إلا إذا سلمنا بوجود الابتداء. فالابتداء مبدأ لايكون بدونه كلام. وهذا المبدأ يؤسس علاقة تكلمية معينة، يتعرف علي تواصلها أو انقطاعها بوجود أو عدم وجود علامات تؤذن بابتداء علاقة جديدة مخالفة الأولى. رفع فعل " يقصد "في البيت التالي هو علامة ابتداء جديد يؤدي معنى مخالفا لمعنى الابتداء الأول:

على الحكم المؤتى يوما إذا قضى قضيته أن لايجور ويقصد

"كأنه قال: عليه غير الجور ولكنه يقصد أو قاصد، فابتدأ ولم يحمل الكلام على أن"(ج3. 56). فلو أراد الشاعر أن يوصي الحاكم بالقصد لنصب الفعل الأخير إلا أنه برفعه له فإنه يخرج القصد من باب التوصية الى باب الإخبار. فرفع الفعل يؤذن بإحداث مجال عاملي جديد مستقل عن المجال الذي قبله. والاستقلالية العاملية للمجال الثاني تعبر عن استقلالية معنوية ناتجة عن اختيار المتكلم، فلاشيء يمنع من إدخال الفعل «يقصد» في المجال السابق عليه ونصبه. وهذا يظهر أنّ سيبويه يعتمد في تحليله لهذا البيت على الجانب العاملي بقدر اعتماده على الجانب التكلّمي، والابتداء يشكل حجر الزاوية الذي يجمع بين الجانبين.

وبنفس الطريقة يحلل سيبويه المثال 8

8 . **"أريد أن تأتيني فتشتمني "**

بالإضافة الى حرف الفاء فإن رفع الفعل دليل على أن الشتم يؤدي معنى مخالفا لما يؤديه "أريد أن ". المتكلم هنا يلاحظ ويقرر شيئا واقعا يفسره سيبويه في الجملة المفسرة لـ8: "كلما أردت إتيانك شتمتني ". أما نصب المتكلم فإن ذلك يعني أنه يريد الإتيان حتى يشتم. فالمتكلم في المثال 8 يتبنى معنى تمني الإتيان لامعنى وقوع الشتم الذي يثبته للمخاطب. فالابتداء العامل في المجال الثاني يعلن أن المتكلم لايتبنى لا العلاقة ولا المعنى الناتجين عنه.كل هذه الأمثلة تدل على أن الابتداء أشمل من أن يحصر في ظاهرة العمل في المبتدأ. أو بتعبير اخر فإن عمل الابتداء غير موقوف على معنى واحد من معاني الكلام كالإخبار، بل إن عمله يشمل كل أنواع معاني الكلام. وخير مثال على ذلك هو تحاليل سيبويه للأمثلة 3-4 و6-7. حيث يتجلى أن كل ابتداء يناسب ويقابل علاقة جديدة يبنيها المتكلم إزاء كلامه. فإذا أراد التكلم أن يستفهم، أو أن يأمر،أو أن يتمنى، أو أن يشك، أو أن يثبت، أو أن يخبر، الخ...لابد له من أن يبتدىء أولا. ونتيجة ذلك هي أن الابتداء "عامل كلي "إنه العامل الأولي الذي يؤسس الكلام بكل أنواعه وفي جميع تشكلاته ومعانيه. يمكن إذن تصور ماهو معنوي وتكلمي في وصف اللغة. إن هذه الفرضية التي هي من صلب الكتاب، تفسر في نظرنا سبب لجوء سيبويه الى افتراض وجود أكثر من ابتداء في نفس الكلام: إن الابتداء مبدأ علاقي مكن صاحب الكتاب من وصف وتقعيد العلاقات النحوية والتكلمية بشكل بسيط.

الهوامش

1) نحيل هنا إلى النظريات المنبثقة عن كتابات بنفينيست وخاصة تلك التي طورها كوليولي (انظر المراجع).
2) انظر المراجع.
3) نذكر هنا بخلو نحو سيبويه من المقولاتكأساس ومنطلق لوصف اللغة العربية.

3) كمثال على إيشارات سيبويه إلى عاملية الابتداء يرجع إلى صفحات الكتاب التالية : ج1. 49، 60، 81، 84، 124، 127، 128، 134، 142، 148، 235، 237، 263،270، 310، 320، 366، ج2. 57، 58، 60، 64، 71،88، 126-133، 160، 192، 202،ج3 51، 89...

4) إذا رجع القارئ إلى ماقاله ابن الأنباري في مسألة رافع المبتدأ والخبر في كتابه "الإنصاف"، أو إلى المقتصد في شرح الإيضاح "لعبد القاهر الجرجاني، فإنه سيلمس ولاشك الفرق الكبير بين نظر سيبويه في الكتاب وبين مايقوله المتأخرون في الابتداء. نحيل في هذا الصدد إلى بوهاس،غيوم وكولغلي 1990، وإلى العلوي 1985 و 1987، حيث يبرزون أن هناك شرخا بين ماجاء في سيبويه وبين النحاة اللاحقين عليه سواء تعلق الأمر بالأصول أو بالتعليل والشروح.

5) الكتاب ج. 3. 324، ج.4. 44-152، 175، 71-288، 296، 444،472.

6) الكتـاب ج.1. 47، 127، 301، 370، 33-435، ج. 2. 29، 14 "52-118، 274، ج.. 3. 89، 135، 145.

7) يرجع في هذا الصدد إلى كارتر 1968، 1973 وإلى تروبو 1976.

8) فيـما يخص مفـهوم مـايسميـه سيبويه ب"هو هو " انظر ماجاء في رسـالتنا (1992: pp .245-255.Commencement et retion dans le kitab de Sibawayhi

9) أخذنا هذا المصطلح من عند العلوي 1987.

10) انظر على سبيل المثال ج3 47، 87، 118-153.

11) طبيعة الكلمة التي تحل في الموضوع تلعب دورا أساسيا في تحديد نوعية هذه القيم أو المعاني، كما هو الشأن للفاعل قياسا مع الخبر.

12) ارجع إلى العلوي 1987.

13) نشير هنا إلى أنه وباستثناء التفسير الحملي الذي يعطيه غيوم لمفهوم الاسناد فإننا نتفق مع جملة الفرضيات الواردة في مقال 1985.

المصادر والمراجع

- الأنباري أبو البركات: الانصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر.
- عبد القاه الجرجاني: المقتصد في شرح الايضاح،
- تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزوارة الثقافة الاعلام، بغداد 1982.
- سيبويه: الكتاب،
- تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- أحمد العلوي (1987): "آية الفكر وكبرياء النظر "،المواقف،العدد 1، ص. 35-56.

- Alaoui Ahmed; 1985. Langue et Coran dans le discours exegetico-grammatical musulman; thèse de doctoat d' Etat. Universite de lyon 3.
- Benviniste E. Prolèmes de linguistique generale I et II. TEL Gallimard; 1966
- G. Bohas; J - P. Guillaume et D. kouloughli (1990). The arabic linguistic tradition. Routledge: London.
- M. G. carter (1968) A study of sibawayhi's principles of grammatical analysis; (Unpublished) Phd. Diss. Oxford.
- M. G. carter (1973). An arab grammarian of the eight century A. D. in : JAOS 99; pp. 146-157
- Culioli Antoine (1968): "La fomalisation en linguistique" in: cahiers pour l'analyse; 9; pp. 106-117.
- Culioli Antione (1973): A propos de quelques contraditions en linguistique; in: Bommunication; 20; pp. 83-91.
- Culioli Antoine (1978): Valeurs modales et opérations enonciatives. in: le franCais moderne 46;pp. 300-317.
- Culioli Antione (1981): "Sur Le concept de notion"; in: BULAG 8; Besançon; pp 62-79.
- Culioli Antione (1985): Notes du séminaire de DEA. DRL; Universite de Paris 7
- Culioli Antione (1986): Stabilite et déformabilite en linguistique in: la notio francais e de linguistique; universite de lansane pp. 3-10.
- Culioli Antione (1989): La négation: marqueurs et opérations. in: La notion de predicat; Collection ERA 642; pp. 215-237. Universite de Paris 7
- Cuillaume; J. -p. (1986): Sibawayhi et l'énonciation: une proposition de lecture. in HEL; T VIII; fsc. 2; pp.53-62. Universite de paris 7
- Iraqi H. M. Choukri (1992). Commencement et rection dans le kitab de Sibawahi. Thèse de docturat; Universite de Paris 7.
- J. Owens (1989): The foundations of Grammar: an Introduction to médieval arabic Theory; benjamin; A msterdam.
- G. Troupeau (1976): Lexique index du kitab de sibawayhi. Klincksieck; Paris